النظام الانتخابي المختلط وأثره في قوة المعارضة البرلمانية (ألمانيا أنموذجًا)

م.م. محمد محي محمد

كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين

الملخص

تعتمد قوة المعارضة البرلمانية وتأثيرها في العمل السياسي على طريقة تكوينها في البرلمان، الأمر الذي يتوقف على مقدار ما حصلت عليه من شرعية الأفراد المصوتين، وبما أن أنظمة الانتخاب تقوم بتحويل تلك الأصوات المدلى بها إلى مقاعد في البرلمان للأحزاب والقوة السياسية المتنافسة، لذلك فإن نوع النظام الانتخابي المعتمد في دولة ما يؤثر على قوة المعارضة البرلمانية عبر التأثير على عدد الأحزاب الممثلة في البرلمان وعدد المقاعد الحاصلة عليها جراء تطبيق صيغة حسابية لنظام اقتراع معين، وفي هذا الصدد، فإن النظام الانتخابي المختلط يُعد واحدًا من تلك النظم، الذي شاع استخدامه في بعض الدولة ومنها ألمانيا، ويعد نظامًا معقدًا بعض الشيء كونه يجمع بين النظام الفردي (الأغلبية) والقائمة النسبية، إذ يدلي الناخب الألماني بصوته بشكل فردي باختياره ممثله عن دائرته وكذلك القائمة النسبية من خلال اختيار قائمة الحزب على مستوى الولاية، وتلك بدورها تنعكس على مسألة وجود الأحزاب الرئيسة والأحزاب الصغيرة التي تؤثر بشكل مباشر في مسألة تشكيل الحكومة والمعارضة في كل دورة انتخابية.

الكلمات المفتاحية: النظام الانتخابي، الانتخابات، ألمانيا، المعارضة البرلمانية

abstract

The strength of the opposition and its impact on political action depends on the way it was formed in Parliament, which depends on the amount of legitimacy it obtained from the voting individuals ,and since the electoral systems convert those votes cast into seats in Parliament for the competing political parties and power ,so the type of electoral system The one adopted in a country affects the strength of the parliamentary opposition by affecting the number of parties represented in parliament and the number of seats they obtain as a result of applying an arithmetic formula for a particular voting system. In this regard, the mixed electoral system is one of those systems ,which is commonly used in some countries, including Germany, and it is a somewhat complicated system because it combines the individual system (the majority) and the proportional list, as the German voter casts his vote individually by choosing his representative from his constituency, as well as the proportional list by choosing the party list at the state level, and this in turn reflects on the issue of the existence of the main parties and parties The small ones that directly affect the question of forming the government and the opposition in each electoral cycle.

Keywords: electoral system, elections, Germany ,Parliamentary opposition

المقدمة

شكل مفهوم المعارضة واحدًا من المفاهيم المتلازمة للسلطة، التي لا يكاد يخلو منها أي نظام برلماني مهما بلغت درجة مثاليته، بوصفه الأداة التي من خلالها يتم كبح جماحها تارة، وندًا للحكومة وبديلًا عنها تارة أخرى، إذ لا تقوم المعارضة بمراقبة أعمال السلطة التنفيذية و متابعة سياستها و نقدها من أجل تصحيح مسارها فحسب، بل تُعد آلية للتواصل بين المواطنين والمؤسسات

السياسية.

وفي الأحوال كلها، فإن قوة المعارضة وضعفها تعتمد على طريقة تكوينها في البرلمان، الأمر الذي يتوقف على مقدار ما حصلت عليه من شرعية الأفراد المصوتين، وبما أن أنظمة الانتخاب تقوم بتحويل تلك الأصوات المدلى بها إلى مقاعد في البرلمان للأحزاب والقوة السياسية المتنافسة، لذلك فإن نوع النظام الانتخابي المعتمد في دولة ما يؤثر على قوة المعارضة البرلمانية عبر التأثير على عدد الأحزاب الممثلة في البرلمان وعدد المقاعد الحاصلة عليها جراء تطبيق صيغة حسابية لنظام اقتراع معين.

وعليه فإن النظام الانتخابي هو الطريقة التي يرسمها القانون لتعبير المواطنين عن إراداتهم الحرة لاختيار ممثليهم في إدارة شؤونهم،ويوجد في العالم عدة نظم انتخابية تختلف من دولة إلى أخرى وفقًا لظروف كل مجتمع، ويعد النظام الانتخابي المختلط واحدًا من تلك النظم، والذي شاع استخدامه في بعض الدولة ومنها ألمانيا، ويعد نظامًا معقدًا بعض الشيء كونه يجمع بين النظام الفردي (الأغلبية) والقائمة النسبية، اذ يدلي الناخب الألماني بصوته بشكل فردي باختياره ممثله عن دائرته وكذلك القائمة النسبية من خلال اختيار قائمة الحزب على مستوى الولاية، وتلك بدورها تنعكس على مسألة وجود الأحزاب الرئيسة والأحزاب الصغيرة التي تؤثر بشكل مباشر في مسألة تشكيل الحكومة والمعارضة في كل دورة انتخابية.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على النظام الانتخابي المختلط وأنواعه وسلبياته وإيجابياته، ومن ثم أثره في قوة المعارضة بشكل عام وفي ألمانيا بشكل خاص من خلال بيان عدد الأحزاب التي شكلت الحكومات المتعاقبة في مدة معينة.

إشكالية البحث: تدور إشكالية البحث حول صعوبة استخدام النظام الانتخابي المختلط لأنه يعتمد على نوعين من الأنظمة (الأغلبية، النسبي)، وكذلك ما يؤديه هذا النظام في إيجاد معارضة لا تتسم بالفردية ولا تمتلك زمام عملية المراقبة، بسبب خلق أحزاب رئيسة وأحزاب أخرى صغيرة، التي تعقد من مسألة تشكيل الحكومة والمعارضة في الوقت نفسه، وعليه فإن الإشكالية تدور حول تساؤلات عدة، هي:

1- ما هو النظـــام المخـــتلط وأنواعه؟

2- كيفية تطبيق النظـــام المختلـــط في ألمانيا؟

3- أثـــر النظام المختلط على قوة المـــعارضة في ألمانيا؟

فرضية البحث: تدور الفرضية حول أثر النظام الانتخابي المختلط على قوة المعارضة البرلمانية يكون من خلال تكوين حزبين كبيرين، جراء استخدام نظام اقتراع الأغلبية، إلا أنه بالوقت نفسه لا يمتلك أحد هذين الحزبين القوة الكافية لتشكيل الحكومة، وذلك نتيجة لاستخدام التمثيل النسبي في نفس المعادلة الحسابية، التي تتيح وجود أحزاب صغيرة أخرى بجانب الحزبين الكبيرين.

هيكلية البحث: تتضمن الدراسة مقدمة وثلاثة محاور، فضلًا عن الخلاصة، سنتطرق في المحور الأول إلى النظام الانتخابي المختلط وأنواعها وإيجابياته وسلبياته، أما في المحور الثاني فسنتطرق إلى كيفية تطبيق النظـــام المختلـــط في ألمانيا، في حين سنتطرق في المحور الثالث إلى أثر النظام المختلط في قوة المعارضة في ألمانيا.

أولًا- ماهية النظـــام الانتخابي المخـــتلط:

يُعد النظام المختلط مزيجا بين نظام الأغلبية ونظام التمثيل النسبي، والهدف من هذا المزج الإفادة من مميزات كل نوع ولتفادي العيوب كل منهما، وعليه فإن هذا النظام يتركب من نظامين مختلفين. وينقسم إلى نوعين: نظام الانتخاب المتوازي ويستند إلى انفصال النظامين (الأغلبية، والتمثيل النسبي) عن بعضهما، ونظام العضوية المختلط، وفيه ترتبط نتائج الاقتراع لأحد النظامين مع نتائج النظام الآخر. وسنتطرق لهما كما يأتي:

1- النظـــام المـــتوازي: يقوم هذا النظام بتقسيم المقاعد في المجلس النيابي إلى قسمين، قسم تمنح عن طريق نظام الأغلبية في دوائر فردية أو متعددة التمثيل، والقسم الثاني تمنح عن طريق نظام التمثيل النسبي، ويتم الفصل ما بين النظامين في عملية حساب المقاعد ولا يتم دمج النتائج سويًا.

والناخب في هذا النظام أما أن يصوت في ورقة اقتراع واحدة للمرشح (أغلبية) وللحزب (نسبي) كما هو الحال في كوريا الجنوبية، أو يصوت في ورقتي اقتراع منفصلتين، كما هو الحال في اليابان وتايلند، ويوجد اختلاف بنسبة

عدد المقاعد المخصصة لكل نظام من دولة إلى أخرى، ففي كوريا الجنوبية نسبة المقاعد المخصصة لنظام التمثيل النسبي (80 ٪) ونسبة المقاعد المخصصة للنظام الأغلبية (20 ٪)، أما في روسيا تكون مناصفة (50٪ و 50٪)، وعلى الأغلب فإن دول العالم التي تستخدم النظام المختلط تراعي تحقيق تقارب بنسب المقاعد المخصصة لكل نظام، ويطبق النظام المتوازي في (18) دولة من دول العالم.

أ. أهـــم ممـــيزات النظـــام المتـــوازي:

يجمع بين مزايا نظام الأغلبية والنظام النسبي

يُعطي نتائج وسطية ويعالج الخلل في توزيع المقاعد على الأحزاب لنظام الأغلبية ونظام التمثيل النسبي، فضلا عن إعطاء الناخب حقا مزدوجا بالاقتراع والتمثيل.

إعطاء فرصة للأحزاب الصغيرة والأقليات في الحصول على مقعد لتمثيلها عن طريق نظام التمثيل النسبي في حال عدم حصولها على أي مقعد من نظام الأغلبية.

ب. أهـــم عيوب النظـــام المتوازي:

يخلق هذا النظام نوعين من أعضاء البرلمان، النوع الأول يمثل ناخبي دائرة انتخابية معينة ويدين بالولاء لها، والنوع الثاني الذين جرى التصويت لهم بنظام التمثيل النسبي يكون ولاؤهم لقادة الحزب، مما يؤدي إلى عدم تجانس تمثيل الأعضاء في البرلمان.

وجود تعقيد في تطبيق هذا النظام وصعوبة فهم الناخبيَن والأحزاب لإجراءات الاقتراع وعملية الفرز والعد وتوزيع المقاعد وتحديد هوية الفائزين، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى مشاكل سياسية واجتماعية وخاصة للدول حديثة العهد بالعملية الديمقراطية.

2- نظام تـــناسب العضوية المختـــلط: «Proportional Member Mixed**»**

يطلق على هذا النظام اسم تناسب العضوية المختلط عندما يرتبط نتائج

الاقتراع في ظل النظامين (الأغلبية، التمثيل النسبي) بعضهما مع بعض، إذ يستند توزيع المقاعد في النظام النسبي إلى نتائج نظام الأغلبية، وذلك لمعالجة الاختلال الحاصل في نتائج توزيع المقاعد في نظام الأغلبية، ويكون توزيع المقاعد النسبية للتعويض عن الخلل الحاصل في نسبية النتائج بمقاعد الدوائر الانتخابية فردية التمثيل، بموجب إحدى أنظمة التعددية الأغلبية، فلو فاز حزب معين بنسبة (8 ٪) من الأصوات في القائمة النسبية على المستوى الوطني، ولم يحصل على أي مقعد من تلك المقاعد المخصصة لنظام الأغلبية في دوائره الانتخابية، يتم إعطاء الحزب مقاعد تساوي ما حصل عليه من أصوات في النظام النسبي ويضمن الحصول على نسبة (8 ٪) من المقاعد في البرلمان، ويطبق هذا النظام في(ألمانيا، وألبانيا، وبوليفيا، وليستو، ونيوزيلندا، وإيطاليا، والمكسيك، وفنزويلا، وهنغاريا).

أ. أهـــم مميزات نظام تناسب العضوية المختلط:

هذا النظام مثل النظام المتوازي يهدف إلى الإفادة من مزايا النظامين كليهما (الأغلبية، والتمثيل النسبي) وتلافي عيوبهما.

يساعد على تمثيل الأقليات والمكونات الدينية في المجلس التشريعي، من خلال المقاعد التعويضية ووفق نظام التمثيل النسبي.

يؤدي إلى تحقيق التوازن والتناسب بين عدد أصوات كل حزب، وبين المقاعد التي يفوز بها، عن طريق ربط عدد المقاعد المخصصة للدوائر الانتخابية التي تقترع بنظام الأغلبية مع نسبة عدد الأصوات الحاصل عليها الحزب على المستوى الوطني (المقاعد المخصصة لنظام انتخاب التمثيل النسبي).

ب. أهـــم عيـــــوب نظام تناسب العضوية المختلط:

التقليل من أهمية تصويت الناخبيَن لممثلهم المحلي، إذ يتم تعويض الأحزاب بالمقاعد وفق نظام الأغلبية على الصعيد الوطني

حصول إخفاق في عملية التناسب بين نظام الأغلبية ونظام التمثيل النسبي في توزيع المقاعد مع بقاء بعض الأطراف خارج المعادلة بالرغم من حصولها على أعداد كبيرة من الأصوات.

ثانيا- كيفية تطبيق النظـــام المختلـــط في ألمانيا

يقوم نظام الانتخاب المختلط في ألمانيا على فكرة تركيب نظامين انتخابين (نظام اقتراع الأغلبية - الفائز الأول، نظام التمثيل النسبي)، ويتم الاقتراع للنظامين من قبل نفس الناخب، أي يعطى للناخب الواحد ورقتا اقتراع، يصوت بورقة الاقتراع الأولى إلى المرشح ضمن دائرته الانتخابية الصغيرة (أحادية التمثيل)، ويكون التصويت في هذه الحالة بنظام اقتراع الأغلبية، والمرشح الحاصل على أكبر عدد للأصوات في هذه الدائرة يُعد فائزًا، أما ورقة الاقتراع الثانية فيصوت فيها إلى قائمة المرشحين من حزب معين ضمن الولاية (دائرة كبيرة متعددة التمثيل)، ويكون التصويت في هذه الحالة بنظام اقتراع التمثيل النسبي، والقائمة الحاصلة على أكبر عدد من الأصوات تحصل على أكبر عدد من المقاعد متناسب مع نسبة الأصوات.

ووفقا لهذا النظام قسمت ألمانيا إلى (299) دائرة فردية في عموم البلاد، يجرى الانتخاب بها وفق نظام الفائز الأول، وقسمت إلى (16) ولاية تمثل دوائر كبيرة، تتنافس فيها القوائم الحزبية ولكل ولاية عدد من المقاعد يتناسب مع عدد المواطنين فيها، ومجموع أعداد المقاعد المخصصة للولايات (299) مقعدا، أي أن مجموع المقاعد المخصصة لنظام الأغلبية مساوٍ لعدد المقاعد المخصصة للنظام النسبي، والمجموع الكلي يساوي (598) مقعدًا.

ويضيف قانون الانتخابات الألماني شرط عبور الأحزاب السياسية العتبة الانتخابية أو ما يسمى الحاجز الانتخابي، ليسمح للحزب بالدخول في تقسيم المقاعد، فلا بُـدَّ من الحصول على نسبة (5٪) من مجموع الأصوات على المستوى الوطني، أو الحصول على (3) مقاعد عن الدوائر الانتخابية الفردية، وفي حال فشل الحزب في الحصول على تلك النسب، يتم استبعاده من تقسيم المقاعد مع عدم حصوله على أي تمثيل في المجلس، والغرض من وضع العتبة الانتخابية هو التقليل من عدد الأحزاب الصغيرة ومعالجة تبعثر الأصوات والمحافظة على تماسك النظام الحزبي.

وتستند نتائج الانتخابات وتوزيع المقاعد في النظام النسبي إلى نظام الأغلبية، وذلك لمعالجة الخلل في نسبية النتائج، ويطلق عليه «نظام العضوية المختلطة» في أنظمة الانتخاب، فمن الضروري بشكل عام حصول كل طرف على الحد

الأدنى المضمون من المقاعد عند تخصيص المقاعد ثم يجب التأكد من توزيع المقاعد على الأحزاب بما يتماشى مع نصيبها الوطني من الأصوات الثانية، مما يؤدي إلى زيادة في أعداد المقاعد.

بمعنى يجب أن يقسم عدد الأصوات الصحيحة (عدد المصوتين) لكل ولاية على عدد المقاعد المخصصة لها (أغلبية ونسبي)، ثم تحسب النسبة ويعطى كل حزب عددا من المقاعد في الولاية تعادل نسبة الأصوات الحاصل عليها، وتمنح المقاعد في البداية إلى الفائزين عن طريق نظام الأغلبية، ومن ثم تمنح ما تبقى من المقاعد المستحقة للحزب إلى القائمة المرشحة بالنظام النسبي، فمثلًا يحصل حزب على أصوات تساوي (15) مقعدا في الولاية، وفاز بالصوت الأول في (8) دوائر انتخابية، فإن عدد المقاعد التي تعطى له بالقائمة الحزبية (7) مقاعد ليكون المجموع (15)، وبهذا يتشكل البوندستاغ من قسمين، الأول يمثل الخيار الشخصي للناخب، والثاني يمثل الخيار الحزبي، وفي أحيان كثيرة يحدث أن يحصل حزب معين على عدد مقاعد في الصوت الأول (الأغلبية) أكبر من عدد المقاعد التي يستحقها وفق نسبة عدد الأصوات، فعلى سبيل المثال عدد المقاعد التي يستحقها حزب معين في ولاية وفقا لعدد الأصوات (10) مقاعد، إلا أنه حصل على (15) مقعدا بالأغلبية (الفردي)، أي بزيادة (5) مقاعد، وهذا أمر متكرر في الدورات البرلمانية، فينتج عن ذلك أن لا تمنح قائمة الحزب (المرشحة بالنسبي) أي مقعد، ذلك لأنه لا بُدَّ من تمثيل للمرشحين الفائزين في الصوت الأول في البداية، فالأولوية للمنتخبين انتخابا مباشرًا من قبل دوائرهم الانتخابية الفردية.

ومن جانب آخر، يؤدي هذا الأمر إلى زيادة في أعضاء البوندستاغ (عدد المقاعد الممنوحة أكبر من الأصوات)، وهو ما يطلق عليه (المقاعد الزائدة)، ولمعالجة الخلل الحاصل في الأوزان الحزبية الناتج من هذا الحالة من دون فقدان الفائزين بالأغلبية مقاعدهم، يصار إلى إدخال مرشحين إضافيين إلى المجلس من القوائم الحزبية الأخرى لتعديل التوازن، ويطلق على هذه المقاعد المضافة (المقاعد التعويضية)، لكي يصبح تمثيل الأحزاب في البوندستاغ انعكاسا لنسب التصويت، الأمر الذي أدى إلى زيادة في أعداد أعضاء البوندستاغ من (598) عضو إلى (709) عضو في اقتراع عام (2017م)، بزيادة (111) نائبا لنواب البوندستاغ.

وبناء على ذلك، يُعد نظام الانتخاب المختلط من الأنظمة المعقدة وصعبة التطبيق، من ناحية الإجراءات وتقسيم الدوائر وآلية التصويت وعد وفرز الأصوات وإعلان الفائزين، إلا أن الناخب الألماني يمتلك ثقافة تمكنه من معرفة وفهم آلية التصويت خصوصا أنه يدلي بنوعين من الأصوات، الأول أغلبية للمرشح ضمن دائرته الصغيرة، والثاني نسبي ضمن مرشحي القائمة على مستوى الولاية، وما ينتج عن هذا النظام من وجود نوعين من النواب الممثلين في البوندستاغ.

ثالثًا -أثر النظام المختلط في قوة المعارضة البرلمانية في ألمانيا

سنتطرق في هذا المحور إلى أثر النظام الانتخابي على قوة المعارضة البرلمانية من خلال عدد أثره على عدد الأحزاب البرلمانية وكذلك عدد مقاعد المعارضة في البرلماني، وكما يأتي:

1- أثـــر نظام الاقتراع المختلط في عدد الأحزاب السياسية في ألمانيا:

إن الواقع الحزبي في ألمانيا على الصعيد القومي - انعكاس لنتائج الاقتراع المتكررة- يدور حول نظام الحزبين، والمتمثلة بالحزب الديمقراطي المسيحي (CUD) والديمقراطي الاشتراكي (SPD)، بالرغم من ظهور أحزاب أخرى على الساحة السياسية، إلا أنها ما زالت ذات تأثير بطيء ومحدود، مثل حزب الخضر، والحزب الحر الديمقراطي.

وبعبارة أخرى، فإن نظام الاقتراع المختلط الألماني نجح في خلق التوازن المنتج لمعارضة قوية، وذلك باستخدامه نظام الأغلبية الذي يؤدي إلى نظام قريب من نظام الحزبين في بريطانيا، مع استخدامه بالوقت نفسه للنظام النسبي للتقليل من الآثار السلبية لنظام الأغلبية، والسماح للأحزاب الأخرى الأصغر من الوصول إلى البرلمان، كما يطبق قاعدة الحاجز (٪) أو الفوز بـ (3) مقاعد، للتخلص من تشتت الأصوات والسيطرة على الزيادة في عدد الأحزاب جراء استخدام النظام النسبي، ونتج عن كل ذلك عدم مقدرة حزب واحد الحصول على أغلبية المقاعد وتشكيل الحكومة، وبالوقت نفسه وغالبًا لا يستوجب ائتلاف أحزاب كثيرة لتشكيل الحكومة أو المعارضة . كما مبين في الشكل أدناه:

الشـــكـــــل (1)

عـــــدد الأحزاب الناتج عن نظـــــام الاقتراع المختلط

الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على المصدر:

national parliaments, United PARLINE database on ,(Inter-parliamentery Union (IPU

www.ipu.org ,Kingdom

ومن خلال الجدول أعلاه: يتضح لنا بأن الحزب الديمقراطي الحر (FDP) يلعب دورا مهما دائمًا في الائتلاف مع الحزب الأول في البوندستاغ لتشكيل الحكومة وعدم الانخراط في المعارضة، فمنذ عام (1945م) إلى حقبة التسعينيات من القرن الحالي لم يتمكن الحزبان الرئيسان الديمقراطي المسيحي (CUD) والديمقراطي الاشتراكي (SPD) من تشكيل الحكومة بدون الحزب الحر، إذ سمحت تركيبة وإيديولوجية الحزب ومرونته السياسية للتأقلم في إقامة الائتلافات مع الحزبين الكبيرين، وشارك في الحكم أكثر من اي حزب آخر من الأحزاب الرئيسة والثانوية، وتم تصنيفه بأنه الحزب الذي يملك طوق النجاة ويمنع الحزب الأول من الانهيار والتحول من الحزب الحاكم إلى حزب المعارضة وأطلق عليه لقب «صانع الملوك».

2- أثـــر أنظمة الاقتراع في عدد مقاعد أحزاب المـــعارضة في ألمانيا:

إن الصفة الغالبة على نتائج الانتخابات الألمانية هو تقارب نسبة ما يحصل عليه الحزبان الأول والثاني، وهي الصفة المشابهة لنظام الأغلبية في بريطانيا، ما يعني امتلاك المعارضة* القوة في البرلمان بشكل دائم من خلال قوتها في التصويت، بالوقت الذي بلغ فيه معدل نسبة ما حصل عليه الحزب الأول للمدة (1990-2017) هو (34.5٪) من مقاعد البرلمان، حصل الحزب الثاني على نسبة (28٪) للمدة نفسها، وكما مبين في الشكل (2).

الشـــكـــــل (2)

نـــسبة حصول الحزبين الأول والثـــاني من إجمالي مقاعد البرلمان للمدة (2017-1990)

الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على المصدر: محمد سليمان سعيد، المعـــارضـــة البرلمانـــية وأثرها في أنظـــمة الاقتراع، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلمين للدراسات العليا - قسم العلوم السياسية، 2019، ص 78.

كما تشير فرصة وصلول المعارضة إلى السلطة وتولي الحكم في ألمانيا إلى قوة المعارضة في البرلمان والخطر الذي تشكله أمام الحكومة، إذ مثل الحزب الاشتراكي الديمقراطي المعارضة دائمًا كونه يمثل على الأغلب الحزب الثاني في نتائج اقتراع البوندستاغ، وكما يبين الجدول (1) أدناه:

الجـــــدول (1)

تبادل الأَدوار بين الحزبين (الاتحاد المسيحي الديمقراطي) (CDU)، والحزب الاشتراكي الديمقراطي (SPD) في تشكيل الحكومة والمعارضة البرلمانية للمدة (1990- 2017)

سنة الاقتراع	الحزب الأول المشكل للحكومة	
1990		الاتحاد المسيحي الديمقراطي (CDU)
1994		الاتحاد المسيحي الديمقراطي (CDU)
1998		الحزب الاشتراكي الديمقراطي (SPD)
2002		الحزب الاشتراكي الديمقراطي (SPD)
2005		الاتحاد المسيحي الديمقراطي (CDU)

2009		الاتحاد المسيحي الديمقراطي (CDU)
2013		الاتحاد المسيحي الديمقراطي (CDU)
2017		الاتحاد المسيحي الديمقراطي (CDU)

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه، أن الحزب الاشتراكي الديمقراطي (SPD) قد وصل مرتين إلى المستشارية في اقتراعي (1998م، 2002م) من إجمالي ثمان مرات تشكلت فيها الحكومة منذ توحيد الألمانيتين عام (1990)، ووصل في المقابل حزب الاتحاد المسيحي الديمقراطي (CDU) ست مرات، ما يؤكد إمكانية وصول المعارضة إلى السلطة في ظل النظام المختلط في ألمانيا، ولكن بعدد مرات أقل من نظام الأغلبية المستخدم في بريطانيا وللمدة ذاتها تقريبا

الخلاصة:

وفي ضوء ما تقدم يمكننا أن نخلص إلى أن أثر النظام الانتخابي المختلط في المعارضة البرلمانية يكون من خلال تكوين حزبين كبيرين، جراء استخدام نظام اقتراع الأغلبية كما تبين آنفا، إلا أنه بالوقت نفسه لا يمتلك أحد هذين الحزبين القوة الكافية لتشكيل الحكومة، وذلك نتيجة لاستخدام التمثيل النسبي، فيظهر في المشهد السياسي أحزاب أخرى أقل قوة، لهذا يضطر الحزب الأول إلى التحالف مع أحد الأحزاب الصغيرة للحصول على الأغلبية لتشكيل الحكومة، ويختار الحزب الثاني قيادة المعارضة مع الأحزاب الأخرى التي لم تدخل في ائتلاف مع الحزب الأول، وبذلك تكون المعارضة البرلمانية متمثلة بالحزب الثاني مع حزب أو حزبين آخرين، وهنا يبرز أهمية قوة الحزب الثاني لقيادة الأحزاب المعارضة، ورغم قوة الحزب الثاني ما يزيد من قوة المعارضة في ألمانيا، إلا أنّها لا تتسم بالفردية ولا تمتلك زمام عملية المراقبة، ولم تكن نِـدًا للحكومة كما في نظام الأغلبية، كما لا يمكن استبعاد إمكانية ائتلاف الحزب الأول والثاني في تشكيل الحكومة، وذهاب الحزب الثالث وبقية الأحزاب الأخرى إلى المعارضة، بسبب عدم تحقيق الأغلبية من ائتلاف الحزب الأول مع بقية الأحزاب كما في اقتراع (2017م)، مما يؤدي إلى إضعاف المعارضة.